الدرس السابع عشر :

الجملة وأقسامها

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، وبعد ..

فإن الغرض من دراسة الجملة وأقسامها هو التعرف على معنى الجملة في اللغة واصطلاح النحويين ، والتعريف بنشأة هذا المصطلح عندهم ، ثم التعرف على أقسام الجملة ما بين كبرى وصغرى ، وما بين جملة لا محل لها من الإعراب ، وجملة لها محل من الإعراب ، والتعرف على الأحكام المتعلقة بكل نوع من هذه الجمل ، ومعرفة موقعها في الكلام ، وأثر ذلك على المعنى ، وسنبدأ هذا الدرس بتعريف الجملة وذكر نشأتها باختصار ، ثم ننتقل إلى بيان أقسامها ، فأقول وبالله التوفيق :

تعريف الجملة لغة واصطلاحًا[1]:

الجملة في اللغة : جماعة الشيء ، وجمعها : جُمَل ، يقول ابن منظور في اللسان : (الجملة واحدة الجُمَل ، والجملة جماعة الشيء ، وأجمل الشيء : جمعه عن تفرقة ، وأجمل له الحساب كذلك ، والجملة : جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره ، يقال : أجملتُ له الحسابَ والكلامَ ، قال الله تعالى : ﴿ لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾.وقد أجملت الحساب : إذا رددتُه إلى

(1) انظر لسان العرب (ج.م.ل) ، ومقاييس اللغة لابن فارس 1/ 481 ، والتعريفات للجرجاني ص110 ، وشرح المفصل لابن يعيش 1/ 18 وما بعدها . ومغنى اللبيب 2/ 374 وما بعدها .

الجملة ، وفي حديث القدر : (كتاب فيه أسماء أهل الجنة والنار أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص) وأجملت الحساب : إذا جُمِعَت آحادُه وكَمُلت أفرادُه ، أي أحصُوا وجُمِعوا فلا يزاد فيه ولا ينقص) .

وهي اسم على وزن فُعلة من قول العرب : جَمَل الشيء يجمُلهُ من باب نصر بمعنى جمَعَه ، وشبيه بها إطلاق (الجُمُل) بضم الجيم والميم على الجماعة من الناس ، ومادة الجيم والميم واللام تدور حول ثلاثة معان هي : التجمع ، وعظم الخلق ، والحسن ، ومن المعنى الأول قوله تعالى : ﴿ لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ أي مجموعا غير مفرّق ، ومن الثاني قولهم : الجُمّل : وهو حبل غليظ ، ومن الثالث : قولهم : رجل جميل وجُمال : إذا كان منظره حسنًا .

والجملة في الاصطلاح : عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك : زيد قائم ، أو لم يفد كقولك : إن يكرمني ، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جواب الشرط ، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا ، وهذا تعريف الإمام علي بن محمد الجرجاني في التعريفات ، وهو يعبر عن مذهب جمهور النحويين في تعريفها ، حيث يفرقون بينها وبين الكلام بأن شرطه أن يفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، والجملة لا يشترط فيها ذلك ، وإنما يكفي فيها حصول الإسناد .

وفي مقابل هذا لم يفرق بعض العلماء بين الجملة والكلام : بل ذهب إلى أنهما مترادفان ، ومن هؤلاء الزمخشري ، فإنه عرف الكلام ، ومثل له ثم قال : ويسمى الجملة ، قال في المفصل[1] : الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف ، والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : زيد أخوك ، وبشر صاحبك ، أو في فعل واسم نحو قولك : ضُرِبَ زيد ، وانطلق بكر ، وتسمى الجملة ، وفي لسان العرب نقلاً عن ابن سيده حكاية للقول

(1) المفصل في صنعة الإعراب ص33 .

بالترادف بينهما ، فهو يقول : وقيل : الكلام ما كان مكتفيًا بنفسه وهو الجملة ، والقول ما لم يكن مكتفيًا بنفسه وهو الجزء من الجملة .. ثم يقول : وما يدل على أن الكلام هو الجمل المتركبة في الحقيقة قول كثير :

لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعزة ركعا وسجودا

فمعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجي ولا تحزن ولا تتملك قلب السامع ، وإنما ذلك فيما طال من الكلام وامتع سامعيه لعذوبة مستَمَعِهِ ورقة حواشيه .

وممن صرح من النحويين بأن الجملة هى الكلام ابن الخشاب في كتابه المرتجل .

وقد عبر ابن هشام عن مذهب الجمهور في ذلك ، ورد قول من ذهبوا إلى أن الجملة مرادفة للكلام فقال في المغنى[1] : الكلام هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد ما دل معنى يحسن السكوت عليه ، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد) والمبتدأ وخبره كـ(زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضُرب اللص ، وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائمًا ، وظننته قائمًا ، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى جملة ، والصواب أنها أعم منه ؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا نسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدًا فليس بكلام .

وقال في الإعراب عن قواعد الإعراب : (اعلم أن اللفظ المفيد يسمى كلامًا وجملة ، ونعنى بالمفيد : ما يحسن السكوت عليه ، وأن الجملة أعم من الكلام ، فكل كلام جملة ولا ينعكس ، ألا تَرى أن نحو : (قام زيد) من قولنا : (إن قام زيد قام عمرو) يسمى جملة ، ولا يسمى كلامًا ؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه)[2] .

وقد فرق بعض النحويين بين حسن السكوت ، وصحة السكوت ، وجعل

(1) مغني اللبيب 2/ 374 .

(2) الإعراب عن قواعد الإعراب ص13 .

الكلام ما يحسن السكوت عليه ، وجعل الجملة ما يصح السكوت عليه ، وذلك لأن صحة السكوت لا تتطلب سوى إسناد اسم إلى اسم أو اسم إلى فعل ، أما حسن السكوت فيتطلب إسنادًا أصليًا مقصودًا لذاته كامل الفائدة لا يحتاج إلى لفظ آخر تتم به الفائدة ، وقد بنوا على ذلك أن الجملة الواقعة خبرًا أو وصفا أو حالا أو شرطا أو صلة ونحو ذلك جملة وليست بكلام ؛ لأن إسنادها لم يكن مقصودا لذاته ، ولا تكمل الفائدة بها إلا بالمخبر عنه ، والموصوف ، وذي الحال ، وجواب الشرط ، والموصول ، والجملة عمومًا هي ما تضمن الإسناد الأصلي سواء أكان مقصودًا لذاته أو لا .

كما بنوا على ذلك أن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ليس كلامًا ولا جملة ؛ لأن الإسناد فيها ليس بأصلي لشبهها بالاسم الخالي من الضمير من جهة أنها تكون بلفظ واحد للمتكلم والمخاطب والغائب فمثلاً تقول : أنا ضارب أو مضروب أو حسن أو أفضل منك ، كما تقول : أنا رجل ، وتقول : أنت ضارب أو مضروب أو حسن أو أفضل مني ، كما تقول : أنت رجل ، وتقول : هو ضارب أو مضروب أو حسن أو أفضل منك ، كما تقول : هو رجل ، فلذلك كان الإسناد في هذه الأشياء عارضًا لا أصليًا ، فخرجت لذلك من باب الجملة والكلام ؛ لأن شرطهما الإسناد[1] .

والخلاصة أن الجملة ما تضمن إسنادًا أصليا سواء أفاد أم لم يفد ، وأنها أعم من الكلام لاختصاصه بما يفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، وأن حسن السكوت معناه عدم احتياج اللفظ إلى ما يكمُل به معناه ، وصحة السكوت معناها : تحقق الإسناد أو اجتماع ركني الإسناد .

ظهور مصطلح الجملة عند النحويين المتقدمين :

تناول أحد الباحثين المعاصرين وهو الدكتور فتحي عبد الفتاح هذه القضية

(1) انظر شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده ص12 : 14 .

بالبحث[1] ، وخلاصة ما ذكره في ذلك أن سيبويه ومن سبقه من النُحاة ، لم يطلقوا هذا المصطلح ، وأن سيبويه لم يشر في كتابه إلى تعريف مستقل للكلام ، وكان إذا أراد أن يتحدث عن الجملة عبر عنها بلفظ الكلام ، وجاء بعده المبرد فذكر مصطلح الجملة صراحة في مواضع محددة من كتاب المقتضب ، يقول الباحث المذكور : (ويبدو لي أن المبرد البصري هو أول من استخدم هذا المصطلح من النحاة ، وجاء هذا التعريف عرضًا في أثناء حديثه عن الفاعل ، ولم يتعرض لها تفصيلاً وإنما تحدث عنها اصطلاحًا ، يقول المبرد في هذا الشأن : (هذا باب الفاعل وهو رفع ، وذلك قولك : قام عبد الله وجلس زيد ، وإنما كان الفاعل رفعًا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، ويجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر ، إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائم زيد)[2] ويبدو من قول المبرد أنه عرف الجملة اصطلاحًا وتحدث عن تركيبها كالفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وأقسامها)[3] .

ثم يذكر هذا الباحث : أن مصطلح الجملة انتقل إلى نحاة بغداد عن طريق المبرد الذي انتقل إلى بغداد واتخذها مقرًا ينشر فيه مذهبه البصري ، أما نحاة الكوفة فلم يأخذوا بهذا المصطلح ، فنحاة بغداد هم أول من توسع واستخدم مصطلح الجملة في النحو العربي ، وظهرت لأول مرة عندهم كتب تحمل اسم الجمل ، وأول كتاب ظهر يحمل هذا الاسم هو كتاب (الجمل) للزجاجي (ت337هـ) وجاء بعده كتاب (الجمل) لابن خالويه (ت370هـ) ، وكتاب (الجمل) للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ) .

أقول : وقد ظهر في عام 1985م كتاب محقق يحمل عنوان : (الجمل في النحو) تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي ، حققه الدكتور فخر الدين قباوة ،

---

(1) انظر كتابه (الجملة النحوية نشأة وتطورًا وإعرابًا) ص19 وما بعدها .

(2) المقتضب 1/ 8 .

(3) الجملة النحوية نشأة وتطورًا وإعرابًا ص21 .

وذكر في مقدمته أن الكتاب مشكوك في نسبته إلى الخليل ، وأنه ينسب أيضًا إلى أبي بكر بن شقير المتوفى سنة (ت317هـ) ، وإذا ثبت ذلك كان كتاب ابن شقير هو أول كتاب ظهر يحمل اسم الجمل .

أقسام الجملة :

تنقسم الجملة عند أكثر النحويين قسمين : اسمية ، وفعلية ، ثم يعرفون الاسمية بأنها المبدوءة بالاسم أو المصدرة بالاسم نحو : محمد جالس ، وهيهات العقيق ، وناجح أخوك ، ويعرفون الفعلية بأنها المبدوءة أو المصدرة بالفعل نحو : جلس محمد ، وضُرب اللص ، وكان علي مجتهدًا ، وظننت عليًا مهملاً ، ويحبك من يعرف قدرك ، وقم للمعلم احترامًا .

ومن أمثلة الاسمية نحو : إن محمدًا مجتهد ، وهل محمد حاضر ؟ ، وما زيد حاضرا ، ومن أمثلة الفعلية نحو : هل حضر محمد ؟ وزيدا ضربته ؛ لأن التقدير : ضربت زيدا ضربته ، ويا عبد الله ؛ لأن التقدير : أدعو عبد الله .

وقد نبه ابن هشام في المغنى على ما يقصده النحويون بالتصدر بالاسم أو الفعل فقال[1] : مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو : أقائم الزيدان ، وأزيد أخوك ؟ ولعل أباك منطلق ، وما زيد قائمًا ، اسمية ، ومن نحو : أقام زيد ؟ وإن قام زيد ، وقد قام زيد ، وهلا قمت فعلية ، والمعتبر أيضًا ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو : كيف جاء زيد ؟ ومن نحو : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ ومن نحو : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ و ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير .

وكذا الجملة في نحو : يا عبد الله ، ونحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ و ﴿ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾ و ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ فعلية ؛ لأن صدورها

(1) مغني اللبيب 2/ 376 .

في الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو زيدا ، وإن استجارك أحد ، وخلق الأنعام ، وأقسم والليل .

وبعض العلماء[1] يعرف الجملة الاسمية بأنها : ما كانت مؤلفة من المبتدأ والخبر نحو : الحق منصور ، أو مما أصله مبتدأ وخبر نحو : إن الباطل مخذول ، وقوله تعالى : ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ وقوله ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ وقوله ﴿ وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ونحو لا رجل قائمًا ، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية .

ويعرف الفعلية بأنها : ما تألفت من الفعل والفاعل نحو : سبق السيف العذل ، أو الفعل ونائب الفاعل نحو : نحو يُنْصَر المظلومُ ، أو الفعل الناقص واسمه وخبره نحو : يكون المجتهد سعيدًا .

وبعض العلماء يعرف الاسمية بأنها الجملة التي صدرها اسم صريح أو مؤول أو اسم فعل أو حرف غير مكفوف مشبه بالفعل التام أو الناقص ، فالاسم الصريح نحو : الحمد لله ، والمؤول نحو : أن ترد الماء بماء أكيس ، واسم الفعل نحو : شتان ما بين أخويك في الكرم ، والحرف غير المكفوف المشبه بالفعل التام نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ والمشبه بالفعل الناقص نحو قوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ فإن (ما) فيه مشبهة بـ(ليس) .

ويعرف الفعلية بأنها الجملة التي صدرها فعل تام أو ناقص نحو قوله تعالى : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[2] .

وفي المغنى[3] لابن هشام تقسيم الجملة إلى ثلاثة أقسام : الاسمية ، وهي التي صدرها اسم ، والفعلية وهي التي صدرها فعل ، والظرفية ، وهي المصدرة بظرف أو جار ومجرور يليه اسم مرفوع مثل : أعندك زيد ، أفي الدار زيد ، إذا

(1) انظر جامع الدروس العربية 3/ 213 .

(2) انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ص18 .

(3) 2/ 376 .

قدرت زيدًا فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو الجار والمجرور ، والزمخشري يجعل الظرفية من أقسام الجملة ، ويمثل لها بنحو : (زيد في الدار) فهو يعد هذا القول جملتين : الأولى اسمية تبدأ بـ(زيد) والثانية ظرفية وهي (في الدار) إذ هو يرى أن أصلها : استقر في الدار ، ثم حذف الفعل وحده ولم يحذف معه الضمير ، بل انتقل إلى الجار والمجرور ، وعلى هذا يكون (في الدار) جملة مبدوءة بالجار والمجرور ، فتكون داخلة في القسم الثالث وهو الجملة الظرفية .

ويوافق السيوطي في همع الهوامع[1] على تقسيم ابن هشام للجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية ناقلاً نص عبارته من المغنى .

والزمخشري في كتابه المفصل يقسم الجملة إلى أربعة أقسام فيقول : (والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية)[2] ، وجاء ذلك في معرض حديثه عن خبر المبتدأ إذا كان جملة ، ولهذا مثل بهذه الأمثلة : زيد ذهب أخوه ، عمرو أبوه منطلق ، بكر إن تعطه يشكرك ، خالد في الدار .

وفي شرح ابن يعيش[3] لكلام الزمخشري يذكر أنه تبع في هذا التقسيم أبا علي الفارسي ، ويرى أن حقيقة الأمر في الجملة أنها قسمان اسمية وفعلية ، فهو يقول : (واعلم أنه ـ يعني الزمخشري ـ قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية ، وهذه قسمة أبي علي ، وهي قسمة لفظية ، وهي في الحقيقة ضربان : فعلية واسمية ؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين ، الشرط فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل ، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر ، وهو فعل وفاعل) .

---

(1) 1/14 .

(2) المفصل في صفة الإعراب ص53 .

(3) انظر المفصل لابن يعيش 1/ 88 .

وهذا التقسيم وارد حقًا في كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي في باب خبر المبتدأ ، فهو يقول في هذا الباب[1] : (وأما الجملة التي تكون خبرا لمبتدأ فعلي أربعة أضرب : **الأول** : أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل . **والثاني** : أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر ، **والثالث** : أن تكون شرطا وجزاء ، **والرابع** : أن تكون ظرفًا) ، ثم مثل أبو علي للضرب الأول بقول القائل : زيد قام ، وزيد قام أبوه ، وللنوع الثاني بنحو قوله : وزيد أبوه منطلق ، وعمرو غلامه خارج ، وللنوع الثالث بنحو قوله : زيد إن تكرمه يكرمك ، وبشر إن تعطه يشكر عمرو ، وللنوع الرابع بنحو قوله : البيع في السوق ، والخروج غدًا .

وأقول : أول من أشار إلى الجملة الظرفية هو أبو الحسن الأخفش ، وقد قرر مذهبه في ذلك أبو علي الفارسي في كتاب الإغفال من خلال تعقيبه على كلام الزجاج في توجيه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾ حيث قال الزجاج[2]: (ارتفع (أميون) بالابتداء ، و(منهم) الخبر ، وفي قول الأخفش يرتفع الأميون بفعلهم ، كأن المعنى : واستقر منهم أميون) . وقال أبو علي معقبًا على كلام الزجاج : (ليس يرتفع (أميون) عند أبي الحسن بفعلهم إنما يرتفع بالظرف الذي هو (منهم) ومذهب سيبويه أنه يرتفع بالابتداء ، ففي (منهم) عنده ضمير لقوله (أميون) وموضع (منهم) على قوله رفع لوقوعه موقع خبر الابتداء ، فأما على مذهب أبي الحسن فلا ضمير لقوله (أميون) في (منهم) ولا موضع له عنده ، كما أنه لا موضع لـ(ذهب) في قولك : ذهب زيد)[3] . وفي التعليل لمذهب الأخفش يقول : (وإنما رفع أبو الحسن الاسم بالظرف في نحو هذا لأنه نظر إلى هذه الظروف فوجدها تجرى مجرى الفعل في مواضع ، وفي أنها تحتمل الضمير كما يحتمل الفعل وما قام مقامه من أسماء الفاعلين وما شبه به ، ويؤكِّدُ ما فيها كما يؤكد ما

(1) ص87 من الإيضاح .

(2) معاني القرآن وإعرابه 1/ 132 .

(3) انظر الإغفال لأبي علي الفارسي 2/ 458 .

في الفعل وما قام مقامه في نحو : مررت بقوم لك أجمعون ، وينتصب عنها الحال كما ينتصب عن الفعل ، وتوصل بها الأسماءُ الموصولةُ كما توصل بالفعل والفاعل فيصيرُ فيها ضميرُ الموصول كما يصير ضميرُه في الفعل ، وتوصف بها النكرة كما توصف بالفعل والفاعل ، فلما رآها في هذه المواضع تقوم مقام الفعل أجراها مبتدأ مجري الفعل فرفع بها الاسم كما يُرفَع بالفعل إذ قامت هذه الظروف مقام الفعل في هذه المواضع فقال في : عندك زيد ، وفي الدار عمرو ، ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾ ونحو ذلك إنه مرتفع بالظرف إذ كان الظرف قد أقيم مقام الفعل في غير هذا الموضع)[1] ثم ذكر أبو علي أن سيبويه يقول بهذا القول في مثالين وهما : (في الدار أنك قائم) و (مررت برجل معه صفر صائدًا به غدا) وأن الخليل يقول به أيضًا في : غدا الرحيلُ ، وقول الشاعر :

أحقا بني أبناء سلمى بن جندل تهددكم إياي وسط المجالس

حيث قال : إن التهدد والرحيل مرتفعان بقولك غدا وحقا[2] .

وقد أخذ الزجاج بهذا المذهب في توجيه بعض الآيات في معاني القرآن كقوله في توجيه قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾ (إعراب (أزواج) الرفع بـ(ولهم) وإن شئت بالابتداء)[3] كما أخذ به أبو علي في توجيهه لبعض الآيات ففي قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ ذهب إلى أن (غشاوة) مرفوعة إما بالظرف وإما بالابتداء ، وكذلك أجاز الوجهين في قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ ﴾ برفع (يعقوب) ، وقوله تعالى : ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾[4] .

---

(1) المصدر السابق .

(2) المصدر نفسه .

(3) معاني القرآن وإعرابه 1/ 69 .

(4) انظر الحجة 1/ 291 ، 4/ 329، 364 ، 6/ 78 .

وفي كتاب الإنصاف مسألة تتناول الخلاف النحوي حول رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور ، وهي المسالة السادسة ، وفيها نسبة القول بأن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه إلى الكوفيين ، وأبي الحسن الأخفش في أحد قوليه ، وأبي العباس محمد بن يزيد المبرد .

ومن خلال بيانه لحجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، ذكر أن البصريين يوافقونهم في سبع مسائل ، فهو يقول على لسان الكوفيين : (والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال ، أو صلة لموصول ، أو معتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفي ، أو كان الواقع بعده (أنّ) التي في تقدير المصدر ، فالخبر كقوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ ﴾ فـ(جزاء) مرفوع بالظرف ، والصفة كقولك : مررت برجل صالح في الدار أبوه ، والحال كقولك : مررت بزيد في الدار أبوه ، وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ فـ(هدى) و(نور) مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجيل .. والصلة كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ والمعتمِدُ على الهمزة كقوله تعالى : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ وحرف النفي كقولك : ما في الدار أحد ، و(أن) كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ ﴾ فـ(أن) وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف ، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه)[1] وإنما ذكرت هذه التفاصيل لأبين وجه إثبات الجملة الظرفية عند الزمخشري وغيره ممن أثبتوها .

وأما الجملة الشرطية فقد تقدم أن أبا علي الفارسي أثبتها جملة مستقلة من أنواع الجمل ، وأن الزمخشري تبعه في ذلك ، ومع أن ابن يعيش يرجع الجملة الشرطية إلى الجملة الفعلية إلا أنه يذكر بعد ذلك ما يمكن معه القول بأنه يثبت الجملة الشرطية ، فهو يقول عنها : (وأما الجملة الثالثة وهي الشرطية فنحو قولك :

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 52 .

زيد إن يقم أقم معه ، فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية ، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو : قام زيد إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو : المبتدأ والخبر ، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء ، ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد نحو : زيد إن تكرمه يشكرك عمرو ، فالهاء في تكرمْه عائد إلى زيد ، ولم يعد من الجزاء ذكر ، ولو عاد الضمير منها جاز وليس بلازم نحو : زيد إن يقم أكرمه ، ففي (يقُم) ضميرُ زيد ، وكذلك الهاء في (أكرمه) تعود إليه أيضًا)[1] .

وبعض النحويين كالسيرافي يشبه الشرط والجزاء بالمبتدأ والخبر ، وبمعمولي إن وأخواتها ، وبمفعولي ظن وأخواتها ، ويقرر أن أداة الشرط تربط جملتيها حتى يصيرا كالجملة الواحدة ، فلهذا عملت فيهما[2] .

والحق مع هؤلاء المثبتين للجملة الشرطية نوعًا مستقلاً من أنواع الجملة ؛ لأن التركيب الشرطي يختلف عن التركيب الإسنادي ، وقد تكلف النافون لها فزعموا أنها تكون فعلية إن كان صدرها حرف شرط وفعل أو اسمَ شرط معمولا لفعله ، وتكون اسمية إذا كان صدرها حرف شرط ومبتدأ أو اسم شرط غير معمول لفعله ، وفي ذلك حكم عليها بجزء منها ، وهو الشرط ، وإهمال للجزء الثاني الذي لا تتحقق الفائدة إلا به وهو الجزاء ، فالحق أن الجملة تنقسم إلى اسمية وفعلية وظرفية وشرطية ، وأن الجملة الشرطية هي المصدرة بأداة شرط حرفا كانت الأداة أم اسما ، وسواء في ذلك الشرط الامتناعي وغير الامتناعي ، فيدخل في الجملة الشرطية نحو : إن تجتهد تنجح ، ومن ينصت إلى الدرس يفهم ، وإذا أكرمت اللئيم تمرد ، ولولا لطف الله لهلكنا ، ولو زارني أخوك لأكرمته .

(1) ابن يعيش 1/ 89 .

(2) انظر شرح الكافية للرضى 2/ 254 .

وبناء على ذلك نرى أن كل كلام يفهم منه تسبب شيء عن شيء وترتب شيء على شيء مع كونه مبدوءا بأداة شرط امتناعي أو غير امتناعي يكون داخلاً في الجملة الشرطية ، ولو كانت أداة الشرط فيه اسما في محل رفع على الابتداء نحو : من يجتهد ينجح ، أو مفعولاً لفعل الشرط نحو : أيَّ كتاب تقرأ تستفد ، وذلك لأن التركيب الشرطي فيها يغلب التركيب الإسنادي لكونه هو الذي يحقق الفائدة التي يحسن السكوت عليها .

وإذا ثبتت الجملة الشرطية وجب تعريف الجملة تعريفًا يشملها فنقول في تعريفها : ما تضمن من الكلام إسنادًا أصليًا ، أو جزاء يترتب على شرط .

أمثلة لجمل تحتمل أكثر من وجه في بيان نوعها :

ذكر ابن هشام في حديثه عن الجملة أمثلة تحتمل أكثر من وجه بحسب تقدير المعرب لما فيها من الحذف ، ومن هذه الأمثلة[1] :

1- قولنا : أفي الدار زيدٌ ، وأعندك عمروٌ ، فإنه إن قدر فيه الاسم المرفوع مبتدأ ، كانت الجملة اسمية إلا أنها تقدم فيها الخبر على المبتدأ ، وإن قدر فاعلاً باستقر المحذوف كانت الجملة فعلية ، وإن قدرناه فاعلاً بالجار والمجرور على مذهب الأخفش ومن وافقه كانت جملة ظرفية .

2- قول العرب : ما رأيته مذ يومان ، لا خلاف في أن الجملة كلها فعلية لأنها مبدوءة بالفعل رأيته ، والخلاف في (يومان) فإنه جزء من جملة ، وبعض النحويين يقدر: منذ ابتدأ يومان ، وعلى هذا تكون جملته فعلية ، وبعضهم يقدر : بيني وبين رؤيته يومان أو مدى انتفاء الرؤية يومان ، وعلى هذا تكون الجملة اسمية .

3- في قولنا : ماذا صنعت : إذا كان التقدير : (ما الذي صنعت) كانت الجملة اسمية ، وإذا كان التقدير : (أيَّ شيء صنعت) كانت الجملة فعلية .

---

(1) انظر مغني اللبيب 2/ 377 وما بعدها .

4- في نحو قوله تعالى : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ إذا قدر (بشر) فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور وهو الأرجح كانت الجملة فعلية ، وإذا أعرب مبتدأ فالجملة اسمية .

5- في قولنا : قاما أخواك ، إن جعلت الألف في (قاما) علامة للتثنية ، أو جعلت فاعلاً ، و(أخواك) بدل منها كانت الجملة فعلية ، وإن جعلت الألف ضميرًا فاعلاً وجملة الفعل والفاعل خبر مقدم ، و(أخواك) مبتدأ مؤخر كانت الجملة اسمية .

6- في قولنا : (نعم الرجل زيد) إذا أعرب (زيد) مبتدأ مؤخرًا ، وما قبله خبر مقدم فالجملة اسمية ، وإن أعرب زيد خبرًا لمبتدأ محذوف صارت الجملة جملتين أولاهما فعلية والثانية اسمية .

7- في جملة البسملة إذا قدر (بسم الله) خبرًا عن (ابتدائي) كانت جملتها اسمية ، وإذا قدر (بسم الله) متعلقًا بفعل تقديره : (أبتدئ) كانت جملتها فعلية ، وهذا التقدير الثاني تقدير الكوفيين ، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب .

8- في قولنا : لو أن زيدًا زارني لأكرمته ، إذا قدر المصدر المؤول من (أن) ومعموليها مبتدأ خبره محذوف تقديره لو زيارة زيد لي ثابتة ، كانت جملة الشرط اسمية ، وإذا قدر فاعلاً لفعل : أي : لو ثبتت زيارة زيد لي ، كانت جملته فعلية ، وأما جملة الجواب فهي فعلية كما هو ظاهر ، وجملة (لو) وشرطها وجوابها جملة شرطية .

تقسيم الجملة إلى كبرى وصغرى :

قبل أن نتعرض لتعريف الجملة الكبرى والجملة الصغرى نثبت هنا ما مثل به ابن هشام لهما في كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) حيث قال : إذا قيل : زيد أبوه غلامه منطلق : فـ(زيد) مبتدأ ، وأبوه : مبتدأ ثان ، وغلامه : مبتدأ ثالث ، ومنطلق : خبر الثالث ، والثالث وخبره خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول ، ويسمى المجموع جملة كبرى ، وغلامه منطلق : جملة صغرى ، و(أبوه غلامه

منطلق) جملة كبرى بالنسبة إلى (غلامه منطلق) ، وصغرى بالنسبة إلى زيد .

وقد علل شيخ زاده أحد شراح (قواعد الإعراب) تسمية جملة (غلامه منطلق) بالجملة الصغرى بكونها قليلة وتابعة للجملة المتقدمة ، وسمى جملة (أبوه غلامه منطلق) بأنها جملة ذات وجهين ، وبأنها جملة وسطى .

هذا وقد عرف ابن هشام وتبعه السيوطي الجملة الكبرى بأنها الجملة الاسمية التي خبرها جملة نحو : محمد نجح أخوه ، ومحمد أخوه ناجح ، وعرف الجملة الصغرى بأنها الجملة المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين ، وهما : نجح أخوه ، وأخوه ناجح .

ثم ذكر أن الجملة قد تكون صغرى وكبرى باعتبارين نحو : محمد أبوه رزقه واسع ، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى ، وقولنا : (رزقه واسع) جملة صغرى لقلتها وتبعيتها للجملة المتقدمة ، وجملة (أبوه رزقة واسع) جملة كبرى باعتبار شمولها للجملة الصغرى وهي (رزقه واسع) ، وهي صغرى باعتبار جملة الكلام وقد يطلق عليها الوسطى أو ذات الوجهين كما تقدم ، وينطبق ذلك على قول الله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ لأن الأصل فيه : لكن أنا هو الله ربي ، ففي الجملة ثلاث مبتدآت ، فتكون الآية كلها جملة كبرى ، وتكون (الله ربي) جملة صغرى ، وتكون الجملة المبتدأة بضمير الشأن (هو الله ربي) كبرى باعتبار وصغرى باعتبار أو تسمى الجملة الوسطى أو ذات الوجهين[1] .

وعلى هذا فالجملة البسيطة التي لا تشتمل على جملة أخرى ولا تدخل في تكوين جملة أكبرَ منها لا توصف بأنها صغرى ولا كبرى كما في نحوه : نجح الطالب ، الطالب ناجح ، كان محمد مجدا ، إن محمدًا كريم ، لعل محمدًا حاضر .

والجملة التي تكون جزءا متممًا لجملة أكبر منها تسمى الجملة الصغرى ، وهذه قد تقع خبرًا للمبتدأ كما سبق من الأمثلة ، وقد تقع فاعلاً ، أي في موقع

(1) انظر مغنى اللبيب 2/ 380 ، وهمع الهوامع 1/ 13 .

الفاعل وتكون في محل رفع كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ فجملة (ليسجننه) في موقع رفع لأنها فاعل (بدا) وقد تكون في محل رفع خبرا لـ(إن) أو إحدى أخواتها نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ ﴾ وقد تكون في محل نصب خبرا لـ(كان) أو إحدى أخواتها : نحو : كان زيد يجتهد في عمله ، أو لأنها مفعول نحو : ظننت أخاك يحب العسل . والجملة المكونة من جملتين أو أكثر تسمى الجملة الكبرى ، وذلك نحو جميع الأمثلة التي تقدمت والتي اشتملت على جملة صغرى داخلة في جملة أكبر منها ، فمثلاً في قولنا : (ظننت أخاك يحب العسل) هذه الجملة كلها كبرى ، وتندرج فيها جملة صغرى وهي : يحب العسل ، وكذلك قولنا : كان زيد يجتهد في عمله ، هو جملة كبرى يدخل فيها جملة صغرى هي جملة (يجتهد في عمله) .

جمل تحتمل أن تكون كبرى وأن لا تكون :

ذكر ابن هشام في المغنى أمثلة لذلك منها :

1- إذا قلت : (محمد ناجح أخوه) فهذا القول يحتمل أن يكون جملة كبرى تشتمل على جملة صغرى ، وذلك إذا أعرب (ناجح) خبرا مقدمًا لـ(أخوه) وجملة المبتدأ وخبره خبر عن (محمد) ، ويحتمل أن لا يكون جملة كبرى ، وذلك إذا أعرب (أخوه) فاعلاً لـ(ناجح) ، فيكون خبر (محمد) مفردًا في تلك الحالة .

2- إذا قلت : (محمد في الدار) فهذا القول يحتمل أن يكون جملة كبرى تشتمل على جملة صغرى ، وذلك إذا قدر متعلق الجار والمجرور فعلاً وهو (استقر) فتكون الجملة عبارة عن مبتدأ خبره جملة فعلية ، ويحتمل أن لا يكون جملة كبرى إذا قدر المتعلق اسما وهو (مستقر) فيكون خبرًا للمبتدأ مفردًا .

3- في قول العرب : (إنما أنت سيرا) إذا قدر الناصب لـ(سيرا) فعلا كان هذا القول جملة كبرى مكونة من مبتدأ أخبر عنه بجملة فعلية ، والتقدير حينئذ : إنما أنت تسير سيرًا ، وإذا قدر الناصب له اسم فاعل لم يكن جملة كبرى ؛ بل يكون جملة مكونة من مبتدأ أخبر عنه بمفرد ، والتقدير حينئذ : إنما أنت سائر سيرا .

4- إذا قلت : (أنا آتيك به) احتمل قولك هذا أن يكون جملة كبرى مكونة من مبتدأ أخبر عنه بجملة فعلية وهي الفعل المضارع (آتى) وفاعله ومفعوله ، وأصله : أأتي ، ويحتمل أن لا يكون كذلك إذا جعل (آتى) اسم فاعل من (أتى) وقد أضيف إلى كاف المخاطب ، فتكون الجملة مكونة من مبتدأ أخبر عنه بمفرد[1] .

انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين :

الجملة الكبرى تكون ذات وجهين إذا كانت اسمية الصدر فعلية العجز أو فعلية الصدر اسمية العجز ، مثال الأولى : محمد يسافر أخوه ، فهذه الجملة اسمية الصدر لتصدرها بالاسم ، وهي فعلية العجز ؛ لأن الجملة الصغرى فيها فعلية ، ومثال الثانية : ظننت عليا أبوه عالم ، فهذه الجملة فعلية الصدر لتصدرها بالفعل ، وهي اسمية العجز ؛ لأن الجملة الصغرى فيها اسمية ، وهي (أبوه عالم) .

وتكون الجملة الكبرى ذات وجه واحد إذا صدرت بالاسم وختمت بجملة اسمية ، أو صدرت بفعل وختمت بجملة فعلية ، مثال الأولى : زيد أخوه ناجح وهذه الجملة مصدرة باسم وهو (زيد) ، ومختومة بجملة اسمية وهي (أخوه ناجح) ، فهي كبرى ذات وجه واحد ، ومثال الثانية : ظننت زيدا يسافر أخوه ، وهذه الجملة مصدرة بفعل وهو (ظننت) ومختومة بجملة فعلية وهي (يسافر أخوه) فهي كبرى ذات وجه واحد ، وبهذا التقسيم نكون قد انتهينا من بيان أقسام الجملة في غير الإعراب ، ويتبقى تقسيمها إلى ما لا محل له من الإعراب ، وما له محل ، وذلك نبدأ به الدرس القادم إن شاء الله تعالى .

■■■■■ خلاصة هذا الدرس ■■■■■

1- أن الجملة في اللغة جماعة الشيء وفي الاصطلاح مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى أو من شرط يترتب عليه جزاء مذكور أو محذوف ، وقد قيل : إنها مرادفة للكلام والراجح أنها أعم منه .

(1) مغني اللبيب 2/ 381

2- أن مصطلح الجملة ـ فيما يبدو ـ ظهر على يد المبرد ، ثم توسع البغداديون في استعماله ، وألفوا كتبا تحمل اسم الجمل .

3- أن الجملة تنقسم عند أكثر النحويين إلى اسمية وفعلية ، وأضاف الزمخشري وابن هشام الجملة الظرفية ، وأضاف أبو علي والزمخشري قسمًا رابعًا هو الجملة الشرطية .

4- أن الجملة الظرفية لها مظهر عند سيبويه والخليل والبصريين ، لكن الأخفش تبع الكوفيين في قياسها والتوسع فيها ، وأخذ بمذهبهم الزجاج وأبو علي الفارسي والزمخشري وابن هشام .

5- أن الجملة تنقسم إلى كبرى وصغرى ، والكبرى قد تكون ذات وجهين أو ذات وجه واحد .

•••••• أسئلة حول الدرس ••••••

س1: عرف الجملة لغة واصطلاحًا ، وبين العلاقة بينها وبين الكلام مفصلاً آراء النحويين في ذلك .

س2: كيف ظهر مصطلح الجملة عند النحويين ؟ ومن الذين توسعوا في استخدامه ؟

س3: اذكر أقسام الجملة عند النحويين ، واذكر حد كل قسم من هذه الأقسام ، ومثل له .

س4: من الذين أثبتوا الجملة الظرفية من النحويين ؟ وما أدلتهم على قيام الظرف مقام الفعل ؟

س5: من الذي أثبت الجملة الشرطية من النحويين ؟ وما حجته في إثباتها ؟

س6: متى تسمى الجملة جملة صغرى ؟ ومتى تسمى جملة كبرى ؟ ومتى تكون الكبرى ذات وجهين ؟ مثل لما تذكر .